أقول أنا/ أبو معاذ: طارق بن عوض الله بن محمد:

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد.

فقد خرج لي حديثًا منذ أيام قليلة تحقيقي لكتاب ((صيد الخاطر)) للإمام ابن الجوزي، طبع دار (مدار الوطن) وذلك على عدة مخطوطات، وقد اشتملت على زيادات هائلة على جميع النسخ المطبوعة، وقد انتقدني بعض الأفاضل – وهو الأستاذ: عبد الرحمن بن صالح السديسي – في عملي هذا من عدة أوجه، كما شكك في صحة هذه الزيادات أو في كونها من كتاب ((صيد الخاطر))، فرأيت النظر في نقده، وإبداء الرأي فيه، مع شكري له على نصحي وعنايته بالكتاب، والله من وراء القصد.

***

قلت في مقدمتي: ((تبين أن النسخ المطبوعة لا تمثل إلا قدر نصف الكتاب في أعلى تقدير إن لم يكن أقل)).

فتعقبني الأستاذ الفاضل بقوله: ((الكتاب في طبعتكم نحو ٨٠٠ صفحة – بدون المقدمة والفهارس– فالزيادة المذكورة نحو ٢٤٠ صفحة، فهي دون الثلث، لا أكثر من النصف! فهذا تسويق مجانب للحقيقة)).

قلت: كأن الأستاذ الفاضل فهم أن مطبوعتي تمثل الكتاب كله، وعليه فزيادة نحو الثلث لا يوصف بأنه ((قدر نصف الكتاب))، وعليه؛ فهو ((تسويق مجانب للحقيقة))؛ ولعل الأستاذ الفاضل لم ينعم النظر في كلامي كله فحمله على غير ما يظهر منه:

لأن قولي: (النسخ المطبوعة) يعود على كل طبعات الكناب السابقة على طبعتي. وقولي: (قدر نصف الكتاب) يعود على الكتاب نفسه بصرف النظر عن أي طبعة كانت، حتى ولو كانت هذه الطبعة هي طبعتي، بمعنى: أن ما لم يطبع من الكتاب قبل طبعتي لا يمثل من حجم الكتاب الحقيقي الذي صنفه ابن الجوزي إلا قدر النصف في أعلى تقدير.

بل أزيد فأقول: إن طبعات الكتاب حتى طبعتي – وما تضمنته من زيادات – لا تمثل من الكتاب حقيقة إلا نحو النصف في أعلى تقدير، ولم أرد بالمرة ولا ظهر في كلامي ما يوهم أن الزيادات التي تضمنتها نسختي تمثل النصف المفقود من الكتاب، ولم أدع أن نسختي تمثل الكتاب كاملًا حتى يمكن أن يفهم ذلك.

ولهذا وصفت تلك الزيادات بأنها ((هائلة)) ولم أذكر أن الكتاب بها كامل، ولو كانت تلك الزيادات تمثل ما تبقىٰ من الكتاب لقلت في وصف نسختي: ((يطبع كاملًا لأول مرة))، كما هي عادة المحققين في مثل ذلك، ولم أفعل.

ولو تأمل الأستاذ الفاضل ما ذكرته في المقدمة عن الإمام الذهبي والإمام ابن رجب الحنبلي من ذكرهما لحجم ذلك الكتاب، لظهر له دليلي في ذلك وفي ادعائي أن ما طبع من الكتاب لا يمثل إلا قدر النصف بأعلىٰ تقدير، وأن الكتاب أكبر مما طبع حتىٰ في طبعتي؛ فقد ذكرا ما يفيد أن الكتاب في ثلاث مجلدات، أي مخطوطة، وكل مشتغل بتحقيق المخطوطات يدرك أن ثلاث مجلدات مخطوطة إذا طبعت طباعة حديثة تخرج فيما لا يقل عن ست مجلدات.

أما وصفي لزياداتي بأنها ((هائلة))، فهو وصف مطابق لا يجانب الحقيقة، لأن زيادة ((نحو الثلث)) في كتاب لا شك أنها زيادة هائلة، بل لو كانت الزيادة أقل من ذلك – كنحو الربع مثلًا – لكانت هائلة أيضًا؛ فإن زيادة (٢٤٠) صفحة من أصل (٨٠٠) زيادة هائلة غير معتادة، فكيف إذا كانت هذه الزيادة متضمنة (١٤٥) فصل كامل، يمكن لأي باحث أن يفردها ويخرجها في عمل مستقل. أرجو من الأستاذ الفاضل أن يتدبر ذلك.

***

نقل الأستاذ عني قائلًا: ((ذكر أنه لم يعتن كثيرًا بذكر اختلاف النسخ إلا في القليل النادر، وذلك حيث يكون الاختلاف محتملًا، أما إذا كان الخطأ وضحًا لا لبس فيه فلا معنىٰ لذكره ولا لشغل القارئ به..)).
ثم تعقبني قائلًا: ((من أول الكتاب إلىٰ آخره – سوىٰ موضع الزيادة من ص٣٢١-٥٥٨ – ليس فيه ولا موضع لبيان اختلاف النسخ، وهو نحو ٥٦٠ صفحة! فهل يعقل هذا؟!)).

قلت: نعم لا يعقل لو أنني التزمت ذكر اختلافات النسخ، لكنني لم ألتزم ذلك، وهذا ما أشرت إليه في المقدمة؛ فإني ذكرت في نفس الموضع الذي نقل منه الأستاذ الفاضل – بعقب ما نقله عني مباشرة – الآتي: ((أما إذا كان الخطأ واضحًا لا لبس فيه فلا معنىٰ لذكره ولا لشغل القارئ به، لا سيما في مثل هذه الكتب الوعظية والتي لا يحتاج القارئ لها إلىٰ معرفة ذلك، ناهيك عن أن بعض هذه النسخ مليئة بالأخطاء، فتجشم ذكر ذلك يضخم الحواشي من دون طائل)).

فيظهر من هذا النص أن المخطوطات مليئة بالأخطاء، فتجشم ذكر اختلافاتها لا فائدة منه، مع أنه يضخم الحواشي، وقد كانت لدي في بروفات الكتاب هذه الفوارق والاختلافات، ونظرت فيها بنفسي موضعًا موضعًا، فما كان صوابًا أثبته في الأصل، ولم أعرج علىٰ مخالفه إذا كان خطأ محضًا، وليس من شك أن القدر الذي كان مطبوعًا سابقًا قد نال شيئًا من العناية من قبل من سبقني من المحققين والمصححين، وهذا يسر علي ترجيح الصواب في مواضع الاختلاف، لكن ليس

دائمًا أتبع من سبقني، بل إذا تبين لي رجحان ما في المخطوط أثبته، وهذا أمر اجتهادي يختلف من موضع إلىٰ موضع، وليس له قاعدة مضطردة يلزم سلوكها في كل موضع.

ويظهر أيضًا من هذا النص أن تلك الكتب الوعظية تقل أهمية ذكر فوارق النسخ فيها، لا سيما إذا كانت النسخ بهذه الرداءة، وقد كان بإمكاني ذكر ذلك وهو بين يدي، لكن آثرت عدم ذكره وعدم التشغيب علىٰ القارئ؛ إذ لكل مقام مقال.

***

قال الأستاذ: ((من طريف ما لفت انتباهي بلا تتبع ما في ص٢٢٨: (ولست آمر بزيادة التقشف الذي يستعمله الموسوس). فعلق في ط مدار الوطن: (لعل لفظ «التقشف» محرف من «التنظف» حسب ما يقتضيه السياق، والله أعلم.). حسنًا، أهذا تعليق من اعتمد عدة مخطوطات؟! أو هو مأخوذ من طبعة عامر ياسين الذي لم يعتمد علىٰ مخطوطات فيجتهد من نفسه، ففيها ص٢٨٤: (كذا! والموسوس لا يتقشف كما هو معلوم بل يبالغ في صب الماء والتنظف، والظاهر أن في العبارة نقصا)).

قلت: حسنًا؛ لكن كأن الأستاذ يرىٰ أنه يستلزم من الاعتماد علىٰ أكثر من مخطوط أن يظهر في بعضها صواب اللفظة، وليس هذا بلازم، إذ قد تتفق علىٰ ما هو خطأ في نظر المحقق، وإلا فما الحيلة إذا كان هذا اللفظ قد وقع هكذا ((التقشف)) في جميع المخطوطات، هل يسعني فعل شيء أكثر مما فعلت؟! أثبتُّ ما اتفقت عليه ثم علقت بما ظهر لي، وقد تقدم أن النسخ مليئة بالأخطاء، فكان ماذا؟!.

وهذا الموضع قد اتفقت فيه أربع نسخ، وكلها جاء فيها اللفظ كما أثبته، وهذه صورته في المخطوطات الأربع:

***

قال الأستاذ: ((ومن العجائب أن هذه الطبعة ذات الست مخطوطات تابعت ط عامر ياسين في تصحيف طريف: ففي ط عامر ياسين ص١٩٩: (وقد قال ابن مسعود: «إذا أعجبت أحدكم امرأة فليتذكر مثانتها»). والصواب: «مناتنها». كما هو مشهور معروف. وهو ط مدار الوطن ص١٦٣ بنفس التصحيف!)).

قلت: سلمنا بأنه تصحيف، لكن ما الذي أوجب أن يكون تابعًا لطبعة عامر ياسين، أليس من الممكن أن تكون الكلمة كذلك في المخطوطات، ومتابعتي للمخطوطات وليس للمطبوعات؟! وهذا هو الواقع، فهذا الموضع في مخطوطتين، وقد جاء اللفظ فيهما كما أثبته:

ففي إحداهما: جاء مقيدًا بنقط حروفها هكذا ((مثانتها)):

وفي الأخرىٰ: جاء بنقط النون والتاء، لكن الثاء عارية عن النقط، لكن نقط النون والتاء يكفي في أن الكلمة فيها ((مثانتها)) وليس ((مناتنها)):

***

ثم إن الأستاذ تعرض للزيادات التي تفردت بها طبعتي، ولم يبتَّ فيها برأي، لكنه ألمح إلىٰ احتمال أن تكون ليست من كتاب ((صيد الخاطر))، بل قد تكون من كتاب آخر لابن الجوزي؛ كونها يظهر فيها أسلوب ابن الجوزي وطريقته وأفكاره، وتساءل: ((هل الزيادات بنفس الخط ونفس الناسخ أو ملحقة)).

قلت: أنا شاكر للأستاذ لعدم جزمه في هذا الموضع؛ لكن فاته أني أشرت في مقدمتي إلىٰ ما يزيل اللبس ويرفع الشك:

أولا: أنني عند وصفي للنسختين المشتملتين علىٰ الزوائد ذكرت لهما وصفًا كاملًا يشمل الزوائد وغير الزوائد، ولو كانت الزوائد بخط آخر أو ملحقة لبينت ذلك، وحيث لم أتعرض لشيء من ذلك فالوصف يشمل النسخة كلها بما اشتملت عليه من زوائد.

ثانيا: قضية أن هناك زوائد للكتاب لا ينبغي أن يكون موضع شك، بعد ما ذكرته عن الإمام الذهبي والإمام ابن رجب مما يقتضي أن الكتاب في حقيقته أكبر بكثير مما هو مطبوع حتىٰ في طبعتي.

ثالثا: الزوائد في المخطوطتين (الثانية والخامسة) جاءت علىٰ نسق الكتاب بنفس الخط، وهذه صورة بدايتها في المخطوطتين، يظهر فيهما ذلك:

لولا مغالطة النفوس عقولها ۞ لم تصف للمتيقظين حياة

وقال ابن الجماز يحفظ الجسم بقي النفس فيه ۞ بقاء النار يحفظ بالوعاء

فباليأس المحض فلا تمتها ۞ ولا تمدد لها بطول الرجاء

وعدها في تعلَّلها رخاء ۞ وذكرها الشدائد في الرخاء

فبعد صلاحها هذا وهذا ۞ وبالتمكين منفعة الدواء

وقد كان عموم السلف يخضبون الشيب لئلا يرى الانسان منهم ما يكره وان
وان الخضاب لا يعدم النفس علمها بذلك ولكنه نوع محادعة للنفس وما
زلت ترى المظاهر وانما الفكر مع البكا والعقل مع العاسه ولا بد من مغالطة
تحري ليتم العيش ولو علم العالم بمقتضى قصر الامل ما كتب العلم ولا صنف وافهم
هذا الفصل مع الذي يقدمه فان الاول في مقام العزيمة وهذا في مكان الرخصة
ولا بد للتعب من اجر وباعانة الله عز وجل على قدر صدق الطلب وقوة اللجا
وخلع الحول والقوة وهو الموفق فصل كان العمل بالعلم قديما حو اكله
فقد صار العلم عند جمهور العلما صناعة يعملون منه ما يوافق اغراضهم وبر لسبوله
الباقي فترى العالم في هذا الزمان لما بكا دينه عن عيد حسن عرض نظيره ولا
يبالي من اين يتناول الدنيا ثم تراهم يزدحمون على المراتب فالشاهد يعطى
المال ليتقبل شهادته لانهم احبوا الرتبة ولا علم لهم فاقنعوا بتزيين تقيمها
العوام فيقولون على الباب شهادة حرس الله نعمتك فيقولوا اشهد عليك

رابعا: الزوائد التي تفردت بها (النسخة الرابعة) مكتوب في أولها بنفس الخط: ((نقل من كتاب صيد الخاطر لابن الجوزي رحمه الله تعالىٰ))، وقد صورت هذه الصفحة في طبعتي فبإمكان الأستاذ أن يرجع إليها ليستثبت بنفسه، فهذا يقطع الشك بلا شك، ناهيك عن أنها يظهر فيها أسلوب ابن الجوزي وطريقته وأفكاره.

***

وذكر الأستاذ ثلاثة أبيات شعرية وقعت في الكتاب، زيد فيها كلها في آخرها كلمة ((القمصا))، وذكر أن هذه الكلمة مقحمة فيها، وهو مصيب في ذلك، لكن لعله لفت نظره أن الكلمة المقحمة في الأبيات الثلاثة كلمة واحدة، مع تباعد أماكن هذه الأبيات في الكتاب، وهذا أمر يستدعي الانتباه بلا شك، فما السبب في ذلك؟.

أقول: هذا ليس من خطإ التحقيق، بل هو خطأ نشأ عن صف الكمبيوتر، فمعلوم أن الذي يكتب الشعر في ملف الوورد يحتاج إلىٰ صنع كتلة خاصة به غير كتلة الصفحة، حتىٰ يسهل تنسيق كل بيت من أبياته، فإذا كان الكاتب عنده كتلة جاهزة قد صنعها من قبل فإنه يستدعيها ثم يفرغ ما فيها من كلام ويضع مكانه الكلام الذي يريد كتابته في هذا الموضع، وهذا لا شيء فيه، لكم أحيانا يكون الكلام المكتوب في الكتلة قبل استدعائها لا يظهر بعضه علىٰ الشاشة لكونه جاء في آخ الشطر فسقط سطرا داخل الكتلة، فلم يظهر، فيكتب الكلام الجديد فينضاف إليه ما كان خافيا من الكلام القديم،

والمحقق عادة لا يفطن لذلك لأنه غير متمرس في خبايا برامج الكمبيوتر، فإذا دفع الكتاب للخبير في تنسيق الكتاب فيلاحظ ذلك الخبير أن كلمة أوأكثر لم تظهر فإنه يظهرها ببعض الفنيات التي يعرفها، وعادة لا يظهر ذلك للمحقق إلا بعد طباعة الكتاب.

لكن علىٰ كل حال، المحقق – وهو العبد الفقير – مسئول شاء أو أبىٰ عن ذلك، لكن الذي أردت توضيحه أن ذلك سبب وقوع ذلك الخطإ. والله المستعان.

***

وذكر الأستاذ مواضع أخرىٰ وقع فيها مثل ذلك، كما ذكر أيضًا بعض التصحيفات الواقعة في الكتاب، وهذا شيء يشكر عليه، فجزاه الله خيرًا وأثابه علىٰ إسداء النصح لي، وهذا شيء لا يسلم منه أحد، وقد قال الإمام أحمد رحمه الله: ((ومن يعرىٰ عن الخطإ والتصحيف؟!)).

***

وأخيرًا؛ أكرر شكري للأستاذ الفاضل علىٰ اهتمامه بكتب التراث، وحرصه عل صيانتها، وحسن نصحه لي بأسلوبه الراقي، الذي يدل علىٰ أنه من أهل العلم، ولا شك أن ما كتبه سيدعوني إلىٰ العناية أكثر بالكتاب، وهذا لعله يتيسر لي لاحقا، والحمد لله رب العلمين.

***